

قمة منتدى الهند - أفريقيا

نيودلهي 26 - 29 أكتوبر 2015



شراكة متجددة - رؤية مشتركة

القمة الثالثة لمنتدى الهند - أفريقيا

29 أكتوبر عام 2015

شركاء في التقدم:

نحو جدول أعمال إنمائي فارق وفعال

إطار عمل الهند - أفريقيا للتعاون الإستراتيجي

مقدمة

- 1- اجتمع رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود الذين يمثلون قارة أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومؤسساته ورئيس وزراء جمهورية الهند في مدينة نيودلهي بدولة الهند في هذا اليوم الموافق 29 أكتوبر 2015 لحضور القمة الثالثة لمنندى الهند - أفريقيا؛
- 2- وإذ تقوم القمة بمراجعة الشراكة الاستراتيجية وتنفيذ إطار عمل التعاون المعزز الذي تم اعتماده في القمة الثانية لمنندى الهند - أفريقيا والتي عقدت في أديس أبابا في مايو 2011 وخطة العمل المرتبطة المنفق عليها بعد ذلك؛
- 3- وإذ تلاحظ القمة تأزر الأولويات الأساسية المشتركة بين الأطراف للعمل معا نحو تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للقضاء على الفقر وتخصيص الموارد الكافية لتحقيق التنمية المستدامة، كما هو محدد في جدول أعمال أفريقيا 2063 وخطة تنفيذه العشرية الأولى، وكذلك الأهداف الإنمائية المستدامة في إطار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وأولويات حكومة الهند؛
- 4- بناء على التعاون الإيجابي المسبق في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، تم الاتفاق على تعزيز الشراكة بين الجانبين بصورة جوهريّة أكثر، على أساس تطلعات الشعوب الأفريقية والشعب الهندي لتحقيق التنمية والتكامل والازدهار كما هو مبين في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063 وخطته التنفيذية العشرية الأولى، وكذلك الأهداف الإنمائية المستدامة في إطار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وأولويات حكومة الهند؛
- 5- نظرا إلى أهمية التصدي للتحديات المستمرة على وجه السرعة والتي تتعلق بتوفير إمكانية الحصول على التعليم الجيد، وتنمية المهارات وبناء القدرات، والرعاية الصحية بأسعار معقولة، ومصادر الطاقة النظيفة الحديثة والبنية التحتية وفرص العمل المناسبة من خلال تطوير جميع قطاعات الاقتصاد، ومن بينها الزراعة والتصنيع والخدمات، وإضافة القيمة والاتصال، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والاقتصاد الأزرق /اقتصاد المحيطات وإدارة الكوارث والتخفيف والحد من مخاطر الكوارث، وغيرها من الأمور الأخرى.
- 6- إن العلاقة طويلة الأمد والمتعددة الأوجه ما بين أفريقيا والهند قد صاغت شراكة إنمائية قائمة على أساس من المساواة والصدقة والمنفعة المتبادلة والتضامن والتي تمثل التعاون ما بين بلدان الجنوب في جميع أبعاده. وتشتمل هذه الشراكة على تنمية الموارد البشرية من خلال المنح الدراسية والتدريب وبناء القدرات والمساعدة المالية من خلال المنح والقروض الميسرة لتنفيذ مشاريع مختلفة ذات المنفعة العامة، بما في ذلك مشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، والأفضليات التجارية، والتعاون التكنولوجي والمساعدات الإنسانية والمالية والعينية في حالات الطوارئ، ونشر قوات حفظ السلام والمفاوضات الجماعية في المحافل متعددة الأطراف من أجل القضايا والاهتمامات المشتركة، وغيرها من الأمور.

7- وقد اعتمدت أفريقيا والهند إطار العمل هذا للتعاون الاستراتيجي فيما بينهما، والذي سيشمل المجالات الواسعة التالية:

المجالات العامة للتعاون

8- إن الخصائص المشتركة للمجتمعات الأفريقية والهندية من حيث كونها متعددة الأعراق ومتعددة الأديان، وكذلك القيم المجتمعية الراسخة المماثلة، كلها أمور رسخت بشكل طبيعي أواصر الصداقة ما بين الشعوب الأفريقية والهندية على مر القرون.

9- تعترف أفريقيا والهند بالحاجة الماسة للمساواة بين الجنسين لتحقيق التقدم والتنمية المستدامة، وهما ملتزمتان بتعزيز تمكين المرأة، والذي سوف يدعم بشكل كبير الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً؛

10- إن الشراكة الاستراتيجية ما بين الهند وأفريقيا تمثل التعاون متعدد الأبعاد ما بين بلدان الجنوب، وهي بحاجة إلى المزيد من التعزيز لتصبح أكثر فعالية؛

11- وفي هذا الصدد، تعترم أفريقيا والهند على ما يلي:

- تيسير المزيد من التفاهم المتبادل ما بين الثقافات والتقاليد والتراث، وتقريب شعوبنا بعضها مع بعض بشكل أوثق من خلال عمليات التبادل على مختلف المستويات؛
- تعزيز المساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة، الأمر الذي سوف يدعم بشكل كبير الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء مجتمعات أقل عنفاً وأكثر استدامة بيئياً؛
- تشجيع استخدام الشبكات الاجتماعية الحديثة لبناء مجتمعات ذات اهتمام مشترك. وسيتم تشجيع الروابط ما بين الأوساط الأكاديمية والصحفيين والمؤسسات الإعلامية والمجتمع المدني بشكل أكبر، وذلك من خلال منتدى التعاون الإنمائي الهندي (فيدك) لتوثيق تدخلات التنمية الناجحة بواسطة المجتمع المدني بين شعوب البلدان النامية، وذلك من بين عدة أمور أخرى؛
- تعزيز الحكم الرشيد من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا الحكم الإلكتروني الناشئة، وتمكين الشعوب من خلال تعزيز التواصل الرقمي، والوصول إلى هذه التكنولوجيات التي قد نفذت إلى جميع قطاعات الاقتصاد سوف يساعد على توجيه الفوائد إلى المعوزين، وتقديم الخدمات بصورة أكثر كفاءة، وتحفيز التنمية، وزيادة

مشاركة المواطنين في الحكم، وتعزيز الاندماج المالي والتمكين من خلال الوصول إلى البنوك والائتمان والتأمين الاجتماعي ضد الأمراض والحوادث؛

- والتأكيد مجدداً على التزامنا القوي بالعمل معاً نحو الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن التابع لها، لجعله أكثر تمثيلاً وفعالية ومساءلة وديموقراطية؛
- تعميق التعاون المستمر وتبادل الخبرات لضمان حرية العمليات البرلمانية والانتخابية ونزاهتها وشفافيتها، ومنها التدريب وبناء القدرات، جنباً إلى جنب مع أفضل الممارسات الدولية الحالية؛
- تسهيل الربط الجوي والبحري، وتبسيط إجراءات التأشيرة وتقديم التسهيلات بصددها لتعزيز السياحة والتجارة وتواصل الشعوب بعضها ببعض؛
- دعم دول الجزر الصغيرة الأفريقية في معالجة آثار التغير المناخي وتأمين تواصلهم مع دول اليابسة؛

التعاون الاقتصادي

- 12- تؤكد أفريقيا والهند التزامهما بتحقيق الازدهار المستدام، وتؤكدان مجدداً تعاونهما لتعزيز النمو الشامل والمستدام من أجل حياة كريمة لشعوبهم؛
- 13- تقر أفريقيا والهند بأن العلاقات التجارية والاقتصادية الموسعة تساهم أيضاً في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في كلا الجانبين، وترحبان بمساهمة الهند في إقامة مرافق إضافة القيمة والمعالجة في أفريقيا؛
- 14- لقد ازداد حجم التجارة ما بين أفريقيا والهند عدة أضعاف في السنوات الـ 15 الماضية، ويضعفين في السنوات الخمس الماضية ليصل إلى ما يقرب من 72 مليار دولار في عام 2014-2015. هناك استثمار متنامٍ من جانب الشركات الهندية، سواء متعددة الجنسيات أو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا في مجموعة من القطاعات. وتشتمل هذه القطاعات على الاتصالات والتقيب عن المواد الهيدروكربونية، والزراعة، والصناعات الخفيفة، وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، وتعليم تكنولوجيا المعلومات، ومعالجة المياه، وإدارة الإمدادات، وتكرير البترول وتجارة التجزئة في المواد البترولية، والمواد الكيميائية، والعقاقير، والصيدليات، والفحم، والسيارات، وزراعة الزهور، والاستشارات الهندسية والإدارة والورق والمنسوجات، وغيرها من القطاعات. ومثل هذا الاستثمار يجلب رأس المال والتكنولوجيا، ويساعد في إضافة القيمة والتصنيع وتنويع النشاط الاقتصادي، والأهم من ذلك إنه يخلق فرص العمل ويعزز تنمية مهارات السكان المحليين.
- 15- يقر الجانبان أن الهند كانت من بين الاقتصادات الناشئة الأولى التي اقترحت خطة للوصول إلى أسواق معفاة عن الرسوم الجمركية للبلدان الأقل نمواً في أعقاب إعلان هونغ كونغ الوزاري عام 2005. وفي عام 2014 قامت الهند بتوسيع نظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية (DFTP) للبلدان الأقل نمواً، والذي تم إطلاقه في عام 2008 ودخل حيز التشغيل الكامل في عام 2012، لتشمل الآن 98٪ من بنود التعرفة الجمركية. وتمتد فوائد هذا النظام أحادي الجانب بحيث تشمل 34 دولة أفريقية بما يمكنها من زيادة صادراتها

إلى الهند؛ وأخذت الهند طلب إفريقيا في الاعتبار من أجل توفير المساعدة التكنولوجية للدول المستفيدة من نظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية (DFTP) من أجل المزيد من تعزيز وصول صادراتها إلى أسواق الهند.

16- وتأخذ الهند طلب الجانب الإفريقي في الاعتبار لتوسيع نظام الأفضلية للإعفاء الجمركي للبلدان الأقل نمواً ليشمل جميع البلدان الأفريقية من أجل تغطية أكبر. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار الخاص والعام من أفريقيا إلى الهند.

17- يقر كلا الجانبين بأن التجربة الهندية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تقدم آفاقاً ذات أهمية لمزيد من التعاون في مجال التصنيع وخلق فرص العمل وتعزيز القدرات المحلية في أفريقيا، ولاسيما في مجال إدارة وتنظيم التجمعات الصناعية، وضمها إلى الصناعات الغذائية.

18- ترحب أفريقيا والهند بتنظيم الاجتماع المغلق لشراكة مشروع أفريقيا - الهند سنوياً بواسطة بنك الهند للتصدير والاستيراد (بنك EXIM) واتحاد الصناعات الهندية (CII)؛ كما يقر الجانبان بأهمية الاجتماعات المغلقة لشراكة مشروع أفريقيا - الهند كمنصة تجمع رجال الأعمال الهنود والأفارقة وصناع القرار، وبالتالي يدعون إلى الاستمرار في عقدها؛

19- إن أحد أهم أوجه شراكة أفريقيا والهند يتمثل في عرض الائتمان الميسر في إطار برنامج المساعدات التنموية والاقتصادية الهندي (IDEAS) لتنفيذ مجموعة من المشاريع حسب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية في المجالات التي تمتلك فيها الشركات الهندية الخبرة ذات الصلة. وفي العقد الماضي، تمت الموافقة على ما مجموعه 9 مليارات دولار تقريباً في شكل قروض ميسرة لنحو 140 مشروعاً في أكثر من 40 دولة أفريقية. وحتى الآن قد تم استكمال ما يقرب من 60 مشروعاً في مجموعة مختلفة من القطاعات؛

20- يقر الجانبان بأن التكنولوجيا تقدم الحلول للكثير من التحديات المشتركة، وبالتالي هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون الفعال في مجال التكنولوجيات الفعالة ذات التكلفة المناسبة، وكذلك في مجالات التكنولوجيا العالية والناشئة.

21- تمثل الطاقة والبنية التحتية جزءاً كبيراً من التعاون المستمر بين أفريقيا والهند. وتشتمل أشكال التعاون المتواصل على التدريب وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية وتنفيذ المشاريع من خلال القروض الميسرة في مجالات مثل إدارة إمدادات المياه وتوليد الطاقة ونقلها، وتشبيد وتحديث الطرق والسكك الحديدية، والتتقيب عن المواد الهيدروكربونية، وغيرها من المجالات.

22- مع التأكيد على أهمية استثمارات القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، قد قرر الجانبان تبادل الخبرات والمعرفة في هذا الصدد، والقيام بما يلي:

- الشروع في جهود التوعية لخلق وعي أكبر بنظام أفضلية التجارة المعفاة عن الرسوم الجمركية في الأعمال التجارية في أفريقيا، والمناشدة من أجل تمديد نظام الأفضلية للإعفاء عن الرسوم الجمركية هذا ليشمل جميع الدول الأفريقية؛
- تسريع التجارة بين أفريقيا والهند من خلال آلية تنسيق تتألف من ممثلين عن حكومة الهند والبعثات الدبلوماسية الأفريقية الممثلة في الهند لتشجيع الاستثمار من أفريقيا إلى الهند، وتسهيل إنشاء الشركات ذات الملكية الأفريقية في الهند؛
- تعزيز التعاون في مجال نقل وعرض التكنولوجيا والتدريب والبحث المشترك والتطوير لتطبيقات محددة.
- استكشاف إمكانيات التعاون والتدريب في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء للاستشعار عن بعد، ورسم خرائط الموارد الطبيعية، بما في ذلك خرائط المياه والزراعة والغطاء الحرجي، والموارد المعدنية والبحرية، والتنبؤ بالطقس، وإدارة الكوارث والحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية؛ والتكنولوجيا النووية في مجالات مثل الطب والزراعة والهندسة في المنشآت الكبيرة التي ستعود بنفع مباشر على شعوبنا.

التعاون في التجارة والصناعة

- 23- تركز شراكة أفريقيا- الهند على الاعتراف الحقيقي بأن شعوبنا هي مواردنا الأساسية، وأن الموارد البشرية المدربة والمؤهلة تشكل الأساس لبناء الرخاء للجميع؛
- 24- يقر الجانبان بأهمية تطوير القدرات التكنولوجية للشعوب لغرض تعزيز المنفعة وإضافة القيمة إلى الموارد؛
- 25- تحيط أفريقيا والهند علما بأهمية مؤسسات بناء القدرات التي تعترف الهند بإنشاءها في قطاعات أفريقيا المتنوعة، وكذلك تدرك أن هذه الجهود من شأنها أن تساعد الصناعات والقطاعات الخدمية الأفريقية كثيرا، وأن تساهم على المدى البعيد في نمو القارة؛
- 26- يؤكد كلا الجانبين أهمية بناء القدرات التي تدعم التصنيع، والاحتياج لإنشاء مؤسسات ذات الصلة في هذا الصدد؛
- 27- وفي هذا الصدد اتفقت أفريقيا والهند على:
 - دعم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز خلق فرص العمل وزيادة الدخل للشعوب من كلا الجانبين؛

- تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بتشجيع الشركات الهندية على إقامة وحدات تنمية المهارات في المناطق الصناعية الأفريقية، بهدف تدريب المهندسين والفنيين والمدراء والعمال الأفارقة؛ وكذلك بتشجيع الخبراء الآخرين في مجالات مثل الأمن الغذائي والطاقة الشمسية؛
- مراجعة الآليات الوظيفية للمؤسسات القائمة بالفعل، وذلك بهدف التأكد من أن عمليات إنشائها، وتوفير المواد والموارد البشرية والمالية والخدمات الإدارية مفهومة ومدعومة بشكل واضح؛
- إنشاء آلية لتمكين الجماعات النسائية من الحصول على قروض لتنفيذ الأنشطة الإنتاجية، وعلى الأسواق لمنتجاتها؛
- تعزيز التعاون من خلال التدريب والمفاوضات الجماعية بشأن قضايا التجارة العالمية، بما في ذلك ما يجري في منظمة التجارة العالمية، وذلك لحماية وتعزيز المصالح المشروعة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً.

التعاون في مجال الزراعة

- 28- إن شرائح كبيرة من السكان في كل من أفريقيا والهند تكسب قوتها من الزراعة. لذلك، فإن تحسين إنتاجية الزراعة، بما في ذلك زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، وإدارة المياه من خلال الاستخدام المستديم والحكيم للمدخلات؛ كلها أمور حيوية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، وهي تمثل تحدياً كبيراً وفرصة معاً؛
- 29- لقد كان هناك تعاون واسع النطاق بين الجانبين من خلال تبادل الخبرات والتدريب وبناء القدرات من خلال إنشاء المؤسسات، والقروض الميسرة في مجال أساليب الزراعة والري، وتحسين تقييم نوعية التربة، وكذلك توفير المعدات الزراعية، وغيرها من الجوانب؛
- 30- تدرك أفريقيا والهند تماماً أن قطاعات مثل السياحة والزراعة ومصايد الأسماك والغابات وإنتاج الطاقة كلها حساسة للآثار السلبية لتغير المناخ؛
- 31- وفي هذا الصدد اتفق كلا الجانبين على ما يلي:
- زيادة التعاون في تحسين أساليب الزراعة من خلال التكنولوجيا المناسبة ذات الأسعار المعقولة، والزراعة العضوية، وتحسين أصناف المحاصيل والبذور وكفاءة استخدام الأسمدة وغيرها من التدابير؛
 - تعزيز الجهود المشتركة لإدارة أكثر فعالية وكفاءة للموارد المائية، وتحسين أساليب الري من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة؛

- دعم التزام أفريقيا بإحالة المعاول اليدوية إلى المتحف، لكونها أصبحت رمزا للتخلف الزراعي في أفريقيا والاضطهاد ضد النساء اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من العمال الزراعيين. وسوف تسعى الهند إلى توفير ماكينات الحرث والعزق والتمشيط والحصادات بأسعار ميسرة ونقل هذه التكنولوجيات لإنتاجها في أفريقيا، من أجل تمكين المزارعين الأفارقة؛
- تشجيع الاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الغذائية لخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات؛
- مواصلة التعاون لضمان أن الاستثمار العام والخدمات والسياسات الزراعية تعطي الأولوية الواجبة لتمكين ودعم وتنميط الاستثمارات المملوكة من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب والنساء اللاتي ينتجن المواد الغذائية؛
- التأكد من أن التعاون الزراعي الهندي مع الدول الأفريقية يعطي الأولوية لإنتاج الغذاء وتحسين مستويات التغذية من أجل زيادة مرونة النظم الغذائية المحلية والتقليدية والتنوع البيولوجي؛
- تشجيع كل المبادرات الرامية إلى تنويع اقتصاداتها لتوسيع القطاعات الحساسة للمناخ، وتعزيز تدابير التكيف التي من شأنها أن تزيد المرونة داخل القطاع.
- تعزيز التعاون والتنسيق لوضع اللامسات الأخيرة على اتفاق طموح وشامل حول تغير المناخ خلال المفاوضات بشأن تغير المناخ في مؤتمر COP 21 المقبل الذي سيعقد في باريس - فرنسا.

التعاون في مجال الطاقة المتجددة

- 32- تكثيف تعاوننا المستمر في تطوير توليد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية والطاقة الجيوحرارية والكتلة الحيوية، جنبا إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة الكهربائية؛

التعاون في الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات

- 33- إن معيشة شرائح كبيرة من شعوبنا تعتمد على المحيطات التي ظهرت كوجهة جديدة للتنمية لشعوب أفريقيا والهند. وإن أهمية المحيطات بالنسبة للتجارة العالمية أو الإقليمية ومواردها البحرية كمساهم في الازدهار الاقتصادي لشعوبنا جلية وواضحة.
- 34- وفي هذا الصدد قرر الجانبان ما يلي:

- التركيز الخاص على استكشاف التعاون الوثيق من خلال التدريب وبناء القدرات والمشاريع المشتركة في تطوير مصائد الأسماك المستدامة، والربط البحري، وإدارة الموارد البحرية، واستكشاف الموارد غير البحرية،

وتشجيع السياحة البيئية، وتطوير الطاقة المتجددة، والحد من مخاطر الكوارث من خلال أدوات الإنذار المبكر الحديثة، ومكافحة التلوث، والدراسات الساحلية والمحيطية الأخرى؛

- مواصلة التعاون في عمليات الموانئ والنقل البحري، ومعالجة عمليات الصيد غير القانونية وغير المنظمة، وإجراء المسوحات الهيدروغرافية؛

التعاون في البنية التحتية

35- تكثيف التعاون القائم في مجال التدريب وبناء القدرات، والخدمات الاستشارية وتنفيذ المشاريع من خلال القروض الميسرة في مجالات البنى التحتية، ومن بينها إدارة إمدادات المياه، والربط البحري وبناء الطرق والسكك الحديدية والرفع من مستواها.

التعاون في مجالات التعليم وتنمية المهارات

- 36- منذ انعقاد القمة الثانية لمنتدى الهند - أفريقيا (2011) تم الاستفادة من أكثر من 24,000 منحة دراسية عبر 300 دورة تدريبية في 60 مؤسسة تدريبية من قبل المواطنين الأفارقة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والزراعة، والهندسة البحرية وهندسة الطيران، والهيدروغرافيا البحرية، وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الريفية، والشؤون البرلمانية، والخدمات اللوجستية والإدارية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة الكوارث والأمن السيبراني، وعلوم الطب الشرعي، والدفاع والأمن، وغيرها من التخصصات.
- 37- يقر الجانبان بالأهمية الأساسية للتعاون التعليمي ونقل المهارات لتعزيز الفرص المتاحة للشباب للمساهمة في التنمية الاقتصادية والعلمية والتقنية والاجتماعية، والحاجة إلى مواصلة البناء من خلال توسيع مراكز التدريب في المجالات القائمة وفي مجالات جديدة تمشيا مع الفرص والتحديات الناشئة في القارة الأفريقية في المجالات الرئيسية الموضحة في جدول الأعمال 2063؛
- 38- يتفهم كلا الجانبين أن تطوير العلوم والتكنولوجيا والبحث والابتكار هو عنصر حاسم و جزء لا يتجزأ من عملية التنمية؛
- 39- يؤكد الجانبان على أهمية الإدخال المبكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات التعليمية باعتبارها محفزا رئيسيا لبناء القدرات، والتعليم، والصحة، والصناعة، والقضاء على الفقر وتوفير الخدمات العامة؛

40- يعترف الجانبان بأهمية التنفيذ الناجح لمشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية، والذي يهدف إلى توفير أداة فعالة لسد الفجوة الرقمية، وتوفير الوصول بسهولة وبأسعار معقولة إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية المناسبة لشعوب أفريقيا؛

41- وفي هذا الصدد اتفقت أفريقيا والهند على:

- مواصلة التعاون في مجالات التنمية العلمية والتكنولوجية، وكذلك في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- استكشاف الاستثمارات المشتركة المحتملة لإنشاء بنية تحتية قوية ومتاحة وموثوق بها من الألياف البصرية في أفريقيا، بهدف تمكين المجتمع الأفريقي في مجال المعلومات، وبناء الاقتصاد الرقمي المتكامل حيث يكون لدى جميع الجهات الفاعلة قدرة الوصول إلى شبكات وخدمات موثوق بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة؛
- التشجيع على المزيد من التفاعل والتبادل والشراكة بين مؤسسات التعليم بعد الثانوي في أفريقيا والهند؛
- تجديد وتوسيع وتحديث البنية التحتية لمشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية القائم، وذلك لإتاحة الفرصة للاستخدام المبكر لمشروع الشبكة الإلكترونية، بهدف تغطية المنطقة الأحدث ذات الاهتمام المشترك؛
- تكثيف التعاون من خلال تبادل الخبرات والدورات التدريبية الخاصة بين الجنسين وتدابير بناء القدرات، بما في ذلك تنمية المهارات؛
- توفير وتسهيل وصول والتحاق الطلاب والأكاديميين الأفارقة بالمؤسسات الرائدة للتعليم العالي في الهند في محاولة لتعزيز قدرات الموارد البشرية في أفريقيا في مجالات مثل الهندسة والتكنولوجيا الطبية والزراعة، وكذلك المجالات الناشئة؛
- إسراع عملية إنشاء مؤسسات بناء القدرات ذات قابلية الاستمرار في إطار القمة الثالثة لمنندى الهند - أفريقيا (IAFS-III)؛
- تكثيف التعاون في مجال بناء القدرات، والبحوث المشتركة وتطوير وتنفيذ المشاريع في مجال مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، جنباً إلى جنب مع بناء أنظمة نقل الطاقة ذات الكفاءة؛

التعاون في مجالات الصحة

- 42- تدرك أفريقيا والهند أن تعزيز الصحة أمر بالغ الأهمية في تطوير رأس المال البشري الذي يحرك النمو الاجتماعي والاقتصادي؛
- 43- وتؤكدان مجددا التزامهما بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال تطبيق التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير للتدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وفيروس إيبولا وشلل الأطفال؛
- 44- يقر الجانبان بضرورة تحسين الأمن الغذائي والتغذوي لشعوبهما والاعتراف بحق الغذاء الكافي للجميع، وتوافر وسهولة الحصول على المواد الغذائية بالكمية والنوعية الكافيتين لتلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد؛
- 45- وفي هذا الصدد اتفق كلا الجانبين على ما يلي:
- التعاون في توفير إمكانية حصول الجميع على الرعاية الصحية الأولية والعامة، وبناء القدرة على الصمود لمكافحة ومنع الأوبئة الفتاكة ومكافحة الأمراض من خلال تنفيذ برنامج تعليمي في هذا المجال، وتقديم توصيات للسياسات المناسبة، وتوفير الخدمات وإجراء البحوث؛
 - دعم حملة أفريقيا للإسراع بخفض وفيات الأمهات في أفريقيا (CARMMA) وتسهيل تنفيذها من خلال التعاون في مجال التدريب والتعليم للمحترفين في مجال الصحة؛
 - التأكد من الحصول على الأدوية والعلاج بالجودة المناسبة وبأسعار معقولة، وخاصة الأدوية الجنيسة. وفي هذا الصدد يعترف الجانبان بأهمية الاستفادة الكاملة من المرونة التي يوفرها الاتفاق على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) تحت مظلة التجارة العالمية؛
 - تدريب الأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال نشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدعم التطبيق عن بعد والتطبيقات الصحية الإلكترونية؛
 - تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات الصيدلة والشراء في أفريقيا والهند في إطار خطة صناعة الأدوية لأفريقيا ومكافحة الأدوية المزيفة؛

- مواصلة الحوار بينهما حول حقوق الملكية الفكرية والإجراءات التنظيمية والحصول على الأدوية والبحوث والتطوير في مجال الطب التقليدي؛
- تبادل التجارب والخبرات المتخصصة وأفضل الممارسات في تطوير نظم الرعاية الصحية وبرامج الصحة المجتمعية؛
- عمليات التبادل في إنتاج الغذاء لتلبية الحاجات الغذائية ومعايير الجودة بشكل دائم؛

التعاون في مجال الأمن والسلام

- 46- تدرك أفريقيا والهند أهمية السلام والأمن والاستقرار كشرط مسبق للتنمية؛
- 47- تقدر أفريقيا التزام الهند تجاه دعم مختلف بعثات الاتحاد الأفريقي، مثل البعثات الموجودة في مالي والصومال؛
- 48- وفي هذا الصدد، تقرر أفريقيا والهند:
 - دعم مبادرة الاتحاد الإفريقي للسلام والأمن ضمن خطة السلام والأمن الأفريقية؛
 - دعم البرامج الخاصة بمنع الصراعات وإدارتها وحلها؛
 - مواصلة التعاون بشأن قضايا الأمن البحري من خلال التدريب وبناء القدرات وتبادل المعلومات والمراقبة وغيرها من التدابير من أجل أمان الخطوط البحرية للاتصالات، ومنع جرائم القرصنة العابرة للحدود، ومكافحة الإرهاب، والصيد غير الشرعي وغير المنظم، البحرية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر من خلال عمليات المسح والمراقبة، والمسوحات الهيدروغرافية؛
 - تعزيز التعاون والتنسيق بين أفريقيا والهند لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك مكافحة التطرف العنيف، وفي هذا الصدد، بذل جهود منسقة للاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي؛
 - تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال الأمن السيبراني، وخاصة في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية؛

التعاون الإقليمي وغيره من أوجه التعاون

- 49- تقدر الهند وأفريقيا التعاون المثمر القائم بين الاتحاد الأفريقي / المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية والهند؛

50- تحيط الهند وأفريقيا علماً وتقديران الاجتماع الثالث بين الهند والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية في أفريقيا، والذي عقد في نيودلهي في أغسطس عام 2014. وقد عملت المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل مواصلة المعايير والقواعد، وكذلك من أجل إنشاء أسواق مشتركة، وكان لهذا السعي الأثر البالغ على تطور تجارة واستثمار للهند مع الدول الأفريقية؛

51- وفي هذا الصدد:

• سوف تعزز الهند والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التعاون القائم في مجالات بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتصنيع الغذائي والزراعة والقروض الميسرة للمشاريع الإقليمية، وغيرها من المجالات.

آلية الرصد

52- تتفق الهند وأفريقيا على إنشاء آلية رصد رسمية منتظمة لمراجعة تنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها والمشاريع التي حددتها الجهات المختصة في الشراكة. سيتم وضع طرائق آلية الرصد وخطة العمل التفصيلية بشكل مشترك في غضون ثلاثة أشهر.

نيودلهي، 29 أكتوبر 2015

شراكة متجددة - رؤية مشتركة